(٤)

أبعاد مأساة اغتيال

السفير المصري في العراق

في الثاني من يوليو ٢٠٠٥ أعلن عن اختطاف السفير المصري الدكتور إيهاب الشريف في بغداد، وتضاربت الأنباء حول طريقة ومكان اختطافه، كما لم يعرف حتى الآن الجهة التي قامت بهذا الاختطاف.

وبعد أربعة أيام من هذا الإعلان، كانت الخارجية المصرية قد أعلنت أنها أمضت كل هذه الأيام في إجراء اتصالات مكثفة مع الجهات المعنية، بعد أن ظلت لأكثر من يومين مترددة بين ما إذا كان السفير مختفياً أم مخطوفاً، وفي النهاية نشرت إحدى الجماعات المرتبطة بالقاعدة رسالة على شبكة الإنترنت مساء الأربعاء السادس من يوليو ٢٠٠٥ أن السفير قد اعترف بأخطائه وتعاملاته مع الصهاينة والولايات المتحدة، وأن محكمة دينية تابعة للقاعدة أجرت محاكمة له، وقررت هذه المحكمة إعدامه بسبب هذه الجرائم التي تعتبر خيانة لثوابت الأمة، كما أنه يمثل نظامًا كافرًا يتعاون مع اليهود والنصارى، وأنه خرج من مجتمع كافر، وأن النظام الذي يمثله ويخدمه أعدم الكثيرين وزج بأكثر منهم من صفوف المجاهدين من أمثال سيد قطب حتى الظواهري في السجون.

وأضاف البيان أن هذا القرار أبلغ إلى المجاهدين لتنفيذ حكم الإعدام في السفير المصري.

هذه المأساة أعقبها عدد من مظاهر الجدل بين الحكومتين المصرية والعراقية، حيث انتقدت الحكومة المصرية تصريحات رئيس الوزراء العراقي حول اتصالات "مزعومة" للسفير المصري بجماعات مسلحة، بينما اتهم وزير الداخلية والخارجية العراقيان السفير بأنه هو الذي تسبب فيما حدث له؛ لأنه لم يحط هذه السلطات علمًا بتحركاته، وأن إحدى الجهات المنافسة للجهة التي كان يتصل بها هي التي قامت بقتله انتقامًا لهذا الاتصال.

غير أن هذه المأساة لا بد أن تثير البحث في عدد من النقاط الهامة، وأهمها حقيقة ملابسات هذه المأساة من البداية إلى النهاية، وكيف أدارت مصر هذه الأزمة، وكيف انتهت، وأخيراً ما هي الدروس المستفادة والدلالات التي تعكسها هذه المأساة؟

لوحظ على أداء الجانب المصري الإهمال والسكوت وعدم الارتفاع إلى مستوى هذه المأساة، بل والعجز عن إدراك مغزاها، فضلاً عن الإدلاء بمعلومات خاطئة تهريًا من المسئولية، وأخيراً التخبط في التصريحات والتصرفات.

وما دام الأمر يتعلق بالدولة وبمصالحها العليا، فإن ذلك كفيل بأن يرفع الحرج عن تحليل هذه المأساة، وأرجو ألا يستشعر أحد ممن يتصلون بهذه المأساة اتصالا مباشرة مظنة التجريح أو النقد، فالمأساة أكبر بكثير من أي جدل شخصي، لأنها تمس الوطن وكرامته.

فالثابت الذي نرجو أن تكذبه الوثائق أن مصر قد اتخذت قرارًا برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في بغداد إلى مستوى السفارة، وقد صدر قرار عن مؤتمر بروكسل حول العراق يتضمن شكر مصر على هذه الخطوة، التي اعتبرها العراق والولايات المتحدة هامة لجذب الدول العربية الأخرى.

هذه الخطوة تستند إلى منطق معين، وهو أن رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي يعزز مكانة الحكومة العراقية في الساحة العراقية، ويشجع العملية السياسية في العراق، كما يقوم هذا المنطق على وهم قانوني روجت له الولايات المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، حيث أشار إلى نقل السلطة من قوات الاحتلال إلى العراقيين، وأن ذلك قد حدث يوم ٢٠٠٤/٦/٢٨، رغم أن العراق من الناحية العملية لا يزال دولة محتلة، وأن الحكومات العراقية تتشكل وتعمل وفقاً لرغبات السلطة المحتلة.

على الجانب الآخر، يعتبر رفع مستوى التمثيل بمثابة رأس حربة للتطبيع الدبلوماسي في العراق، بما يحقق المصلحة الأمريكية في احتواء المقاومة، فاعتبرت المقاومة ذلك تحدياً لها، وعند هذا الحد وبصرف النظر عما أثير من أن مصر قد استجابت لرغبة أمريكية وطلب عراقي، فإن مصر لابد أن تلحظ المصلحة المصرية في ذلك، ولا بد أن تراعي أنها تقيم علاقات كاملة مع دولة محتلة، وأن وجود البعثة الدبلوماسية محفوف بكل المخاطر

الأمنية، فهي بعثة تقوم على قرار مستفز للمقاومة، مما يجعل المخاطر محققة، ومعنى ذلك أن مصر من وجهة نظر المقاومة تعتبر بهذا القرار قد دخلت طرفًا مع الولايات المتحدة في الصراع، ولا يهم أن يكون ذلك بعلمها أو بغير علمها، فقد حاول البعض في الحكومة والبرلمان المصري أن ينفي أن مصر قد اتخذت قراراً برفع مستوى التمثيل، وأن السفير حل فقط محل سفير سابق، وأنه لم يحدث تغير في ذلك، ولكن هذا القول يتطلب الإجابة على التساؤلات المثارة، وهي لماذا اتخذ مؤتمر بروكسل قرارًا بشكر مصر على خطواتها، وأعقبها شكر أمريكي رسمي أثناء المؤتمر، فعلى ماذا تشكر أمريكا مصر إذا لم تكن قد اتخذت قرارًا بذلك، وإذا كان الدكتور إيهاب الشريف رحمه الله قد حل محل زميل له في بغداد دون تغير في مرتبة البعثة، فلماذا اختطف الشريف بالذات؟

من الواضح أن هذا النفي يؤدي إلى القول بأن الشريف قد اختطف وقتل لأسباب تتعلق به وليس بالبعثة أو بالسياسة المصرية، ويلتقي هذا النفي في نتائجه مع تفسير الجماعة الإرهابية التي خطفته.

من ناحية ثالثة، فإن مصر أخطأت عندما اختارت دبلوماسياً سبق له الخدمة في إسرائيل، صحيح أن الخدمة في إسرائيل ليست بذاتها خطيئة، ولكنها تعد كذلك في نظر الخاطفين وهذا هو الأهم في هذه البيئة غير الآمنة.

لقد اجتمعت المواقف المصرية والعراقية لكي تشير بأصابع الاتهام في هذه الجريمة إلى المجني عليه، حيث أكد السيد وزير الخارجية المصري أن الشريف هو الذي اختار أن ينقل إلى بغداد، وحتى لو كان ذلك صحيحًا ولو صح أن الشريف كان من الطبقة الموعودة في الوزارة، والتي تختار البلاد التي تريدها، لتوجب على السيد الوزير أن يدرس عواقب هذه الرغبة، وأن يرد الضحية عن غيّه وجموحه.

كما أن السيد الوزير وهو يناشد الخاطفين، ثم وهو يرثي الشهيد أدلى بتصريحات لا نفهمها، حيث أكد أن الشهيد أفنى عمره في خدمة القضايا العربية والقضية الفلسطينية، وأنه اختير خصيصًا للعراق بسبب تعمقه في دراسة الإسلام وأحوال المسلمين، وهو ما يتناقض مع تصريحه بأن الشهيد هو الذي اختار أن ينقل إلى بغداد، وقال السيد الوزير إن تعيينه في العراق كان خدمة للإسلام والمسلمين.

ومن الواضح أن مصر لم تبذل جهداً كافياً لاستنقاذ السفير، ويبدو أنها لم تدرك أن إعدام السفير هو إهانة لمصر ولوزنها وكرامتها، وهو شهادة على فشل سياساتها وعجزها عن اتخاذ القرار المناسب، ولذلك فمن الضروري أن يتم إجراء تحقيق شامل في ملابسات هذه المأساة.

وإذا كانت مصر قد قررت تخفيض حجم البعثة في العراق، فإن القرار ينطوي بشكل غير مباشر وغير معلن عن تخفيض مستوى التمثيل، لكن المشكلة ليست في حجم البعثة، وإنما في مستوى التمثيل، فإذا كان حجم البعثة يتعلق بدرجة التأمين، فإن الأمن منعدم في الحقيقة بالنسبة لكل أعضاء البعثة، وأن الحل من هذه الزاوية هو إغلاق البعثة تماماً.

وهذا القرار يتضمن تراجعاً مصرياً حميداً عما أعلنه السيد الوزير يوم إغتيال الشريف من أن هذه الجريمة لن تثني مصر عن إرسال سفير آخر. غير أن قرار تخفيض البعثة، وإن كان قراراً محموداً للمستقبل إلا أنه كان يمكن أن ينقذ حياة السفير لو أعلن فور اختطافه.

ومن المفيد في هذا الصدد التعرف على دوافع هذا القرار، والتي تتراوح بين الرغبة في وقف المزيد من الخسائر البشرية، وامتصاص الغضب الشعبي بسبب هذه المأساة، فضلاً عما يكون هذا القرار قد عبر عن الغضب من موقف الحكومة العراقية، فجاء رداً على هذا الموقف وعقاباً لهذه الحكومة.

وقد لوحظ أن مصر قد استفزتها تصريحات رئيس الوزراء العراقي إبراهيم الجعفري حول اتصال السفير المصري بجماعات مسلحة. ونحن نعتقد أن سبب هذا الاستفزاز يرجع في بعضه إلى عدم صحة الاتهام، كما يرجع في معظمه إلى شعور مصر بحساسية الاتهام وأثره على العلاقات المصرية الأمريكية، لأن الولايات المتحدة تعطي نفسها وحدها الحق في الاتصال بهذه الجماعات دون أن يشاركها في ذلك دول أخرى. كما أن من دواعي الاستفزاز أن تحاول الحكومة العراقية الإيحاء بهذا الاتهام بأن هذا الاتصال هو الذي تسبب في مقتل السفير.

وعلى أية حال، فإن الدروس المستفادة من هذه الأزمة لا يمكن استخلاصها ما دام هناك إصرار على أن مصر قد فعلت أقصى ما تستطيع، وإنما قد يمكن الاستفادة من الأزمة إذا واتتنا شجاعة الاعتراف بالتقصير، وهذه المأساة في كل الأحوال تكشف عن وحشية

الخاطفين، وهذا أمر معروف، كما تكشف عن عدم القدرة على توظيف حجم مصر ومكانتها في المنطقة العربية، مما يتطلب مراجعة شاملة للموقف المصري من العراق. ولا يكفي في صدد هذه المراجعة الاكتفاء بالتصريحات الساذجة التي تؤكد على أن توجيهات الرئيس مبارك تقضي بالاستمرار بالاهتمام بالعراق، وإنما يجب أن يكون هناك استراتيجية واضحة لترجمة هذا الاهتمام، والمصالح التي تخدمها هذه الاستراتيجية.

ورغم أن تحديد موقف مصري في العراق سوف يتلامس أو يحتك أو يتصادم بالضرورة مع الموقف الأمريكي والعراقي، وربما مواقف دول عربية أخرى، ولكن مصر بإمكانياتها تستطيع أن تقود العالم العربي إلى سياسات جريئة في العراق.

ويجب أن نشير في هذا الصدد إلى أن استشهاد السفير المصري في العراق يظل جريمة ارتكباتها الفئة الخاطفة لا تزول بالتقادم، ولكنني أشك في أن هذه الجريمة النكراء قد أثرت على تعاطف المصريين مع المقاومة العراقية لسبب بسيط، وهو أن المقاومة ذاتها لا تأخذ في اعتبارها البعد العربي، وإن كانت تعول كثيرا على الشارع العربي على الأقل من الناحية النفسية، كذلك يمكن الإشارة إلى أن هذه الفئة القاسية لا يمكن أن تكون ضمن شرائح المقاومة العراقية، مع التسليم الكامل بأن رفع التمثيل الدبلوماسي يعتبر تحدياً حقيقياً للمقاومة، وخطوة غير منطقية من النواحي القانونية والسياسية والأمنية.